# الفصـــــل الأول

# التَنْمِيَـــــــةُ الاقتصادية
# مِـــنْ مَنْظُـــــور
# إسْـــــــــلامِـــي

# الفصـــل الأول
## التنمية الاقتصادية من منظـور إســلامـــي

**تمهيـــد :**

يقول المولى تبارك وتعـالى «**إني جاعل في الأرض خليـفة** (1)» ويقول أيضا : «**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها** (2) ».

ويتبين من هاتين الآيتين أن الـله سبحانـه وتعالى وكّـل خلافـة الأرض للإنسان وكلّفـه بعمارتهـا أي تنميتها وتعميرهـا بعد أن سخر لـه ما في الأرض جميعـا « **وسخر لكم مـا في السماوات وما في الأرض جميعـا منه** (3) » .

لـقد بين الإسلام مفهوم التنمية الاقتصادية من خـلال تـسميتهـا (بالعمـارة ) أي تعمير الأرض، ولقد جربت الدول النامية عامة والإسلاميـة خاصـة كثيـرا من النماذج وطبقت كثيـرا من المفاهيم والنظريـات المختلفـة للنهوض بالجانب التنموي الحضاري غيـر أن هـذه التجارب أثبتت فشلهـا وعدم ملاءمتها لبيئـة شعوب هذه الدول ونتيجة لهذا ارتفعت كثيـر من الأصوات تنادي بضرورة إعادة النظر في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية الدوليـة القائمـة، ووجود نظـام اقتصادي عالمي جديد يتسم بنوع من العدالـة بين الدول الفقيرة والدول الغنية ،هذه العدالـة التي حذفت تمامـا من قاموس الدول الصناعيـة الغنيـة لحقبـة طويلـة من الزمن.

ولكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو كيف يمكن إعادةَ النظر في العلاقات الدوليـة الراهنة وبأي طريق يمكن إعادة مفهوم العدالـة بين هذه الأطراف المتناقضة، وأي نظام اقتصادي يمكن أن يكون البديل لهذه الأنظمة التي أثبتت فشلـهـا في هذه الدول وأي مفهوم للتنمية يـستطيع أن يجسد به آمـال وطموحـات شعوب هذه البلـدان ويعيد المفـاهيم الصحيحة للعدالـة بين سائر دول المعمورة .

إن الإجـابـة على هذه الأسئلـة ليست من الأمور السهلـة بل تتطلب من ذوي الاختـصاص العـالي والخبـرة الطويلـة جهودا كبيرة، غير أن هذا لا يمنعنا من المساهمـة ولـو بالقـدر اليسير في هذا المضمار وذلك في إطار تمويـل التنمية الاقتصادية من منظور إسـلامي، وهـذا لاعتقـادنـا بأن الإسـلام هو الحـل وسنبدأ ذلك ببحث موضـوع التنميـة الاقتصادية من منظـور إسلامي وتقسيمـه إلى المباحث الآتيـة :

المبحث الأول: المناهج المعاصرة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.

المبحث الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.

المبحث الرابع: مقومات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.

# المبحث الأول
# "المناهج المعاصرة للتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها في الدول النامية"

**تمهيـــــــد :**

إن المتتبع للتطور الإنساني يجد أن هذه البشريـــــة قد عرفـت حـضارات مختلفـــــة وأنظمـــة اقتصادية كثيرة، غير أن البشريـــة التـــي تتخبط في الظروف الراهنـــــة فـــي مشاكل عويـصـــة لم تعتبر في التجارب التي سادت المجتمعات، فوضعت قوانين ونظـم تخـدم القوي وتأخذ بيده وتضطهد الضعيف وتدوس عليـــة، ثم تتظاهر بوصف العلاج، الأمر الذي أدى إلى أتساع الهوة بين البلدان القويـة واضعـة النظم التي تحكم اقتصاديات العالـم وبـين البلـدان الفقيرة المتخلـفـة التي تتخبط بين هذا النظام وذاك آملة في كل مرة أن تجد ناصـيتها وتحقـق أهدافـها الطموحة، ولكن في كل اختيار تحصد نتائج أسوأ من النتائـج السابقـــة.

ونحاول في هذا البحث أن نتطرق إلى أهم المناهج التنمويـــة التي تم تطبيقها فـي البلـدان الناميـــة (المتخلفـــة ) على اختلاف أيديولوجياتها المختلفـــة المنتهجـــة في إحداث تنميـة متزايدة ومستمرة.

وفي السعي إلى ذلك سنقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالـب، وسـنعتمد إتبـاع أسلـــو ب الاختصار لأن الغرض من هذا المبحث هو إلقاء الضوء على هذه المناهج التي طبقت وتطبق فـي الدول الناميـــة وبالتالي محاولـــة معرفـــة أهم النتائـــج التـــي تمخضت عليها والأهداف التي حققتها لشعوب هذه الدول، أي أن المقصود ليس دراسة هذه المناهج دراســـة أيديولوجيـــة بقدر مـا هي استخلاص لنتائـج هذه المذاهب التي نبتت في بيئـــة خاصة ثم نقلت لتزرع فـي بيئات أخرى، بعيدة عن ظروفـــها ومناخهـــا الأصلـي وهذه المطالـب هي الآتيـــة : -

## المطلب الأول: المنهج الرأسمالي للتنمية الاقتصادية:

لقد بدأت النتائج الإيجابية للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الغربية تظهر منذ مطلع القرن التاسع عشر، وصاحب هذا التطور ظهور الآلة واكتشاف البخار بالإضافة إلى أتساع الأسواق نتيجة الكشوف الجغرافية والاستعمار، هذا مما أدى إلى تسمية هذه الفترة النشيطة في حياة الاقتصاد الأوربي بالثورة الصناعية.

ولقد تطور الجهاز الإنتاجي في هذه المرحلة تطورا مدهشا ساعد على اكتشاف الكهرباء ودخول مجال الصناعة وجميع العمليات المختلفة، وفي ظل هذه التطورات الاقتصادية التي كان محركها الرئيسي الربح السريع كان لابد من وجود مقومات تحفظ وتدعم صيرورة هذا التوجه الاقتصادي الجديد، ولتوضيح هذا نقسم هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين:

### الفرع الأول : خصائص المنهج التنموي الرأسمالي :

اتسم النموذج التنموي في المجتمعات الغربية بعدة خصائص نختصرها في ما يلي:

**أولا – الحرية الاقتصادية:**

لقد دعت المدرسة الطبيعية وكان على رأسها فرنسوا كيناي إلى عدم التدخل في الحياة الاقتصادية حتى لا يكون هناك تعارضا مع قوانين الطبيعة، فالطبيعة كما يقولون حركتها قوة خفية وتركتها في صيرورة دائمة وأي تدخل في هذا الإتسان يؤدي إلى اختلال هذا التوازن الطبيعي، وقد رفعوا شعارا يعبرون به عن هذه الفكرة والذي أصبح من الخصائص الأساسية وأهمها " دعه يعمل دعه يمر " وترتكز فكرة الحرية لديهم على الإيمان بأن الدوافع الذاتية تؤدي إلى إيجاد المصلحة للمجتمع، وإذا توفرت الحرية الاقتصادية في المجال العلمي لكافة شرائح المجتمع فإن المصلحة العامة تأتي كنتيجة لتحقيق المصلحة الخاصة والتي تؤدي إلى رفاه المجتمع من الناحية الاقتصادية، فهي تفتح في مجال التنافس الحر بين مختلف مشاريع الإنتاج، ولهذا فإن الأفراد يعملون بدافع الخوف من المشاريع المنافسة لهم فيعملون على تحسين وزيادة كفاءة إنتاج مشروعاتهم مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الإجمالي وتحقيق المصلحة العامة .

ونلاحظ مما سبق أن الفرد أو المشروع في ظل المنهج الرأسمالي يتمتع بكامل الحرية الاقتصادية التي تخول لهم الحصول على أقصى ربح ممكن وذلك بتوجيه مواردهم في الأوجه المختلفة، وهم يعتبرون أن الحرية الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية (4).

**ثانيا - الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج :**

يعطي المنهج الرأسمالي الحرية الكاملة في تملك وسائل الإنتاج على اختلافها ودون أية حدود تذكر وتقوم هذه الخاصية من النظام الرأسمالي مقام الروح من الجسد إذا نزعت منه فقد الحياة، وهذا التقدير الفائق للملكية أدى إلى بروز نتائج اقتصادية نختصر أهمها فيما يلي :

1- تنشيط الحافز على نمو وتراكم الثروة .

2- حب تجميع الأموال وتراكمها وزيادة الثروة وتنميتها مما ينمي روح المخاطرة.

3- إن الشعور بالملكية الخاصة تجعل من الأفراد دائمين السهر على الصناعة والحفظ من التلف.

4- يؤثر التفكير في زيادة الثروة وتنميتها،و هو بدوره يؤثر على استهلاك الأفراد وهذا ما يؤدي إلى رفع ميلهم للادخار بغية تحويلها إلى استثمارات .

إن هذه النتائج لا يكون لها المفعول إلا عندما يشعر الأفراد بأن هذه الملكية يمكن نقلها من الأصول إلى الفروع، وهذا الأمر يعزز عزم الأفراد على زيادة الإنتاج وتكييف السعي في سبيل تنمية وتركيم الثروة، بالإضافة إلى الإرث لأن الربح هو المحرك الرئيسي للتنمية في الرأسمالية .

**ثالثا - المنافسة وجهاز الأثمان(السوق):**

من خصائص المنهج الرأسمالي المنافسة التامة بين الأفراد والمشروعات في المجال الاقتصادي، وفي هذا الإطار تظهر آلية السوق التي تتحدد من خلالها أسعار السلع والمنتجات، حيث تزداد هذه الأخيرة بارتفاع أسعارها إلى غاية إشباع الاحتياجات فعندما يقل الطلب يقل الإنتاج، وبعدها تتوازن الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة وعند هذه النقطة يمكن تحديد سعر السوق، وهذا كله يحدث آليا دون تدخل الدولة .

إن هذه المنافسة التي تؤدي إلى توازن السوق هي الأخرى تعيش في ظل الحرية الاقتصادية، فالمنتجون لهم كامل الحرية في اختيار المجالات التي يستثمرون فيها أموالهم وأنواع السلع التي

تنتجها مصانعهم دونما اعتبار لبقية العوامل الاجتماعية، كما أن لهم الحرية التامة في عرض منتجاتهم في الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية .

إن المنافسة الحرة التي تقوم على العرض والطلب تعتبر اللبنة الأولى للسوق الرأسمالي، ويرى منظرو الرأسمالية أن للمنافسة الحرة إيجابيات كثيرة تساعد على ازدهار وتنمية النظام الرأسمالي، نذكر باختصار أهم هذه الإيجابيات:

1- استخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة، وبلوغ الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية المختلفة وكافة الأنشطة الاقتصادية حدها الأقصى الذي تقل عنده تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن.

2- الحرية الاختيارية الواسعة التي يتمتع بها المستهلك لدى اختياره للسلع والخدمات مما يجعل المستهلك سيدا في اتخاذ قراراته .

3- الحرية الاختيارية لنوعية الاستثمارات وحرية اختيار عوامل الإنتاج لأنسب الوظائف والمهن وجهات العمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية .

4- تشجيع المنافسة على زيادة البحث العلمي وتساهم في الاستقرار الاقتصادي وتقلل من التضخم وغيرها.

5- تحمي اليد العاملة من الاستغلال للتناقص عليها (5).

**الفرع الثاني: مقومات التنمية في النظام الرأسمالي:**

يرتكز المنهج التنموي في النظام الرأسمالي على مقومات أساسية نوجز أهمها في ما يلي:

**رأس المال** : يعتبر رأس المال في المنهج التنموي الرأسمالي القاعدة (الرصيد) الثابتة والدائمة للبناء الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتوسع الهياكل الإنتاجية وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل القومي وكذلك الدخل الحقيقي للأفراد.

**أولا- نظام السوق:**

يعتبر نظام العرض والطلب من أهم مقومات السوق لتحقيق التوازن عن طريقه، ويرون بأن من شأنه أن يوجه موارد المجتمع توجيها سليما لتحقيق النمو الاقتصادي من جميع نواحيه.

**ثانيا- الجديد في العلم والتكنولوجيا :**

يعتبر الجديد في العلم والتكنولوجيا من أهم المقومات للمنهج الرأسمالي، فالثورة التكنولوجية التي تميزت بها الدول الصناعية الغربية كان لها الأثر البالغ في التنمية الرأسمالية حيث ذللت

الكثير من العقبات وساعدت على زيادة الإنتاج المادي وتراكمه، كما ساهمت في تخفيض التكاليف، الأمر الذي عزز في تراكم الثروة وغير في أساليب الإنتاج والاستهلاك.

**ثالثا- المبادلات الخارجيـــــة:**

إن المكانة المرموقة التي يتميز بها الاقتصاد الرأسمالي في استغلال الموارد العالمية بصورة مثلى، وهذا لمقدرته على خلق الظروف التي تساعد على سرعة تنقل عوامل الإنتاج(6)، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة العمليات الاقتصادية وقلة تكلفتها، بالإضافة إلى قدرة الاقتصاد الرأسمالي على توسيع أسواقه الخارجية في شتى بقاع العالم .

ونلخص من هذا العرض إلى أن المنهج الرأسمالي قد تميز بالحريـــــة الكاملـــــة في تملك وسائـــل الإنتاج وتوظيفها واستثمارها، واستهلاك منتجاتها، كما تميز بحرية التنافس بين الأفراد والمشروعـــــات. وعدم تدخل الدولـــــة في أي نشاط واعتبار الربح الطريق الأمثل للوصول إلى غايـــــة التنمية.

## المطلب الثاني: المنهج الاشتراكي للتنمية الاقتصادية:

لقد قامت الاشتراكية للتصدي إلى المفاسد التي نتجت عن المنهج الرأسمالي، تلك الظواهر السيئة التي تمثلت في الاستغلال بجميع نواحيه، فمن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، إلى الاحتكار والمنافسة الهدّامة، إلى ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية، الأمر الذي عزز فكرة أصحاب المذهب الاشتراكي الذين توخوا من نهجهم الجديد القضاء على جرائم الرأسمالية في استغلال العمال وجني الربح الكبير نتيجة سيطرتهم على وسائل الإنتاج.

إن القضاء على التناقضات التي تميزت بها الرأسماليـــــة تكمن في استبدال هذا النظام بنظام أكثر عدالة يتميز بإشراك جميع أفراد المجتمع في وسائل الإنتاج، وقد تمثل هذا في تطبيق المنهج الاشتراكي للتنمية وهذا ما سنتطرق إليه في الفروع الآتية :

### الفرع الأول: خصائص المنهج الاشتراكي للتنمية:

يقوم المنهج الاشتراكي للتنمية على خاصتين أساسيتين هما الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي وسيحاول التعرّض إليها باختصار فيما يلي:

**أولا- الملكيّة العامة لوسائل الإنتاج :**

وتعنى الملكية العامة بأن كافة وسائل الإنتاج المادية والمعنوية ملك لسائر أفراد المجتمع، وتمثّل هذه الخاصية جوهر الاشتراكية، حيث تعتبر الملكية الخاصة في هذا المنهج استثناء لا يجوز الرجوع إليه إلاّ في الظروف الاجتماعية القاهرة ذلك لأن المنهج الاشتراكي يرى بأن الملكية الخاصة هي سبب تعاسة الإنسان واستغلاله ونهب حقوقه من طرف أصحاب رؤوس الأموال، كما يرون بأنه ما دامت الملكية العامة هي اشتراك لسائر أفراد المجتمع فعائدها يعود عليهم لا محالة .

**ثانيا. التخطيط الاقتصادي:**

يمكن أن نميز بين فكرتين أساسيتين في مفهوم التخطيط، تعتمد الأولى على تخمين دقيق لما يأتي به المستقبل، أي أنه ذلك السلوك المقيّد بتقدير واع لأحداث المستقبل وهذا هو ما تعنيه لفظة التخطيط.

أما الفكرة الثانية فتتركز على ناحية السيطرة والوقاية، وطبقا لهذا فإن عملية التخطيط تتطلب خضوع للفاعليات الاقتصادية لمقرّرات مركزية(7)، ففي نظام الاقتصاد المخطط تقوم الهيئة المركزية بوضع خطة قومية تحدد أهداف التنمية الاقتصادية وتسهر على تنفيذها عن طريق جهاز المراقبة والمتابعة والتنفيذ، حيث تقوم الخطة على توزيع عوامل الإنتاج على سائر أوجه النشاط الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنوطة بكل قطاع .

والملكية العامة لوسائل الإنتاج تسمح للتخطيط الاقتصادي تسيير الاقتصاد الوطني بكامل قطاعاته ونشاطاته، وبالتالي فهو الذي يحدد أنواع السلع وكمياتها وحجم الاستهلاك وحجم الاستثمار، ومن ثم توزيع العائد على سائر الأفراد الذين ساهموا فيه كلاً حسب عمله .

**الفرع الثاني: مقومات المنهج الاشتراكي:**

تهدف الاشتراكية إلى تحرير الإنسان من عبودية الإنسان في داخل وخارج مجتمعه وذلك لأن التقدم المستمر في قوى الإنتاج ونظم المجتمع وسيحاول الباحث توضيح هذا التحول الذي ينظم المجتمع في المقوّمات التنموية الآتية:

**أولا-قوى الإنتاج :**

يقول الاقتصادي شومبيوتر" الماركسية بالنسبة للمؤمن بها يقدم أوّلا نظام من غايات نهائية، يتجسد فيه معنى الحياة(8)،و تشكل معايير مطلقة للحكم على الأحداث والأفعال، كما تقدم من ناحية ثانية مرشدا إلى تلك الغايات تتضمن خطة الخلاص".

فالعلاقة الأولى والمتمثلة في علاقة الأفراد بالطبيعة يطلق عليها مفهوم القوى المنتجة أو قوى الإنتاج التي تحتوي على وسائل الإنتاج وقوة الجهد البشري بالإضافة إلى البنية الأساسية أو البيئة البحتة التي تساعد على تحويل الأشياء الطبيعية إلى سلع وخدمات نهائية، فكلما تطورت قوى الإنتاج كلما حدث تضارب بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة، الأمر الذي يؤدي إلى التغيير في علاقات الإنتاج وفي نظم المجتمع ومعتقداته وقوانينه حتى يصل إلى مرحلة الشيوعية المتقدمة حيث يتم التفاعل التام بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج(9) .

**ثانيا- فائض القيمة:**

بنيت هذه المقومة في المنهج الاشتراكي للتنمية بناء على أن الأجور المدفوعة من أرباب العمل إلى العمال لا يزيد عن إعالتهم، وذلك لأن فكرة نظرة الرأسماليين كانت تنحصر في كون أن العامل إذا أخذ أجرا أكثر من إعالته أدى إلى زيادة إنجابه. مما يترتب عليه زيادة السكان التي تؤدي إلى ظهور المجاعات، والحروب ومن هنا يرى أنصار المذهب الاشتراكي بأن العامل في الرأسمالية ضحية لاستغلال صاحب العمل، وذلك لوجود الانحراف الكبير بين ما يدفع للعامل من أجر وبين ما يستطيع العامل أن ينتجه فعلاً، بالإضافة إلى أن هناك طبقة في المجتمع تعيش عالة على جهد العمال حيث أن هذه الطبقة لا تقدم مقابل ما تستهلكه من السلع المنتجة من طرف العمال، وبهذا فهم يعيشون على دخل لم يكتسبوه، وبهذا تظهر الدخول الأخرى غير الأجور المكونة من الإيجار والفائدة والربح أو ما يسمى بفائض القيمة (10).

ويرى أصحاب المذهب الاشتراكي أن المراحل التي تمر بها المجتمعات وهي المرحلة الشيوعية البدائية ومرحلة العبودية ثم مرحلة الإقطاعية ومرحلة الاشتراكية الرأسمالية وفي الأخير مرحلة الشيوعية، تجمعها ميزة واحدة هي فائض القيمة بالرغم من اختلافها في كثير من الأمور وهذه الميزة تعتبر الفائض الاجتماعي الذي يتراكم بفضل الفرق الموجب بين ما ينتجه المجتمع وما يستهلكه في فترة زمنية معينة،وهذا الفائض الاجتماعي يستغل من طرف أرباب العمل في النظام الرأسمالي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أرباحهم، هذه الأرباح التي ترجع إلى الرأسمالي الذي يعمل على الاستكثار منها وذلك عن طريق إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإنتاج مما يتسبب في طرد مجموعة من العمال خارج مجال العمل، وهذا الأمر يؤدي إلى وجود عدد هائل من العمال العاطلين عن العمل الأمر الذي يؤدي بهم إلى القيام بثورة ضد الأوضاع ومنها قلب نظام الحكم الرأسمالي وإحلال النظام الشيوعي(11).

**ثالثا- دور الدولة في المنهج الاشتراكي للتنمية :**

يعد دور الدولة في المنهج الاشتراكي دورا كبيرا وفعّالا، فالدولة هي التي تضطلع بمهام التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق التخطيط الاقتصادي الشامل، والتنسيق بين سائر الوحدات بواسطة جهاز مركزي يقوم به حزب الطبقة العاملـــــــــة، وذلك من خلال خطة تحدد النشاط الاقتصادي للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة، وسنبين باختصار أهم الأدوار التي تضطلع بها الدول في المنهج الاشتراكي من خلال التخطيط القومي في العناصر الآتية: (12).

1- حصر كافة الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة للمجتمع سواء كانت موجودة عند إعداد الخطة أو المتوقع وجودها خلال فترة الخطة حصرا علميا دقيقا. وتمثل هذه الموارد كافة إمكانات المجتمع .

2- تحديد احتياجات المجتمع خلال فترة الخطة سواء كانت حاجات مادية أو ثقافية أو سياسية، وسواء كانت لأغراض استهلاكية أو إنتاجية، وسواء كانت خاصة بالأفراد أو المجتمع ذاته وذلك في ضوء التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتمثل هذه الاحتياجات أهداف الخطة .

3- محاولة حشد إمكانية المجتمع لتحقيق أقصى ما يمكن من أهداف المجتمع وذلك بالاستخدام الرشيد لهذه الإمكانيات.

و يتبين من هذا أن دور الدولة في المنهج الاشتراكي يتمثل في تحريك ثم تنظيم وبعد ذل مراقبة فعاليات التنمية الاقتصادية، وهذا بتوظيف الفائض الاجتماعي المتكون من تراكم فوائض القيمة في تنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرسمها التخطيط القومي والشامل. وهذا الذي يعني القيام بجميع الشروط اللازمة للحياة، من حاجات إنتاجية واستهلاكية وعملية التوزيع وتحديد الأسعار ثم مراقبتها، وهذا في اعتقادهم يستطيع القضاء على الهيمنة والاستغلال والتسلط الذي تفرضه الملكية الخاصة.

## المطلب الثالث-المنهج المختلط للتنمية الاقتصادية .

بعد أن أظهرت نتائج تطبيق المناهج التنموية المطبقة في الدول النامية سواء كانت الاشتراكية ورأسمالية فشلها في أحداث التـــنمية الاقتصادية واللحاق بركب الحضارة الغربية صاحبة المناهج التنموية، وبحكم تسليم القائمين بالتنمية في البلدان النامية عامة والإسلامية خاصة، على أن الموجود من المناهج التنموية هو ما يمكن إيجاده، وأن أوروبا هي منارة الفكر وكل ما يصدر عنها يكون سليما (13).

ولهذا لجأت بعض الدول النامية إلى إتباع منهج مختلط يمزج بين خصائص النظامين الرأسمالية والاشتراكية آملة أو ضانة بأن هذا المزج لا محالة يؤدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ما دامت كل الخصائص موجودة في هذا النهج الجديد .

والملاحظ أن هذا الترقيع وجمع خصائص كلا المنهجين يعتبر استزادة في الإخلال بهذه النظم، ذلك لأن هذا المنهج غير نابع من بيئة وظروف هذه الدول ولكنه هروب من واقع الفشل الذي بهذه الدول والتشبث بتقليد الغرب بالرغم من أن كثيرا من مفكري الدول المتقدمة نادت بالابتعاد عن هذه التقليد الأعمى وفى هذا يقول المفكر الغربي روجيه غارودى "أن تقليد الغرب في نموذجه في النمو والثقافة سم قاتل لجميع حضارات العالم وأن حصيلة قرون من الهيمنة المطلقة التي فرضها الغرب لتبيين مدى المآزق الذي قاد العالم أليه "،(14).

ويمكن أن نوضح خصائص ومقومات هذا المنهج في الفروع الآتية:

**الفرع الأول: خصائص المنهج المختلط للتنمية :**

ونتعرض لهذه لخصائص في النقاط الآتيـــة :

**أولا-** وجود الملكيـــة الخاصة بجانب ملكيـــــة الدولـــة: وتتركز هذه الخاصيـــة على وجود كل من الملكيتين العامـــــة الخاصة، ويمكن أن يلاحظ بأن الوزن الترجيحي لكل الملكيتين تتبع اتجاه السلطـــــة الحاكمـــــة.

**ثانيا-** وجود الحريـــــة الاقتصادية بجور خطـــة قومية: وتتركز هذه الخاصية على أساس أن الدولـــــة تقوم بتخطيط تأشيري وتوجيـــــهي لاقتصادها مع ترك بعض الحريات للمشروعات الخاصـــــة، وتكون الخطـــــة تابعة لثقل القطاع العام بالإضافة إلى مسار السلطـــــــة في البلاد، غير أن هذا التخطيط لا يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، كما أن الحرية الاقتصادية المتروكة للمشروعات الخالصة لاتصل إلى ما هي عليه مثيلاتها في الدول الرأسماليـــــة، ولذلك فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون هو الآخر تابع لنفس الاتجاهات السابق ذكرها.

**ثالثا-** توزيع القرارات بين التخطيط والحرية الاقتصادية : إن اتخاذ القرارات في هذا المنهج تتوزع بين كل من تدخل الدولـــــة في لنشاط الاقتصادي وتدخل قوى السوق، وفي غالب الأحيان يكون القطاع العام هو المهيمن عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ذلك لأن الخطـــة في كثير من الأحيان تشتمل على أهم القطاعات الاقتصادية بينما لا يستحوذ القطاع الخاص إلا على القيام بالأنشطـــــة الثانويـــــة في الاقتصاد القومي.

**الفرع الثانـــي: مقومات المنهج المختلط للتنمية.**

إن الواقع التنموي للبلدان التي حاولت تطبيق هذا المزج بين خصائص نظامين متعارضين في أيديولوجيتها أثبت بما لا يدع للشك عدم وجود أي قائمـــة أو مقومة لهذا المنهج، وهذا قد يكون راجعا بالدرجة الأول ى للتنافي بين الأفكار الاقتصادية من ناحية وعدم ملائمة هذه الأفكار باختلاطها لبيئة وظروف شعوب البلدان النامية من ناحية أخرى، حيث أنّه لكل منهج من هذا المزيج فلسفته وسلـبـيّاته وإيجابياته، وقد تكون الإيجابيات مثمرة إذا طبقت في البيئة الخاصة، وقد تنقـلب هذه الإيجابيات إلى سلبيات إذا خالف تطبيقه ظروفه وبيـئـته، وهذا ما حصل فعلا في هذه الدول حيث لم تجن من تطبيق هذا المنهج إلا تراجع معدلات النمو وزيادة المشاكل .

## المطلب الرابع: تقييم المناهج المعاصرة المطبقة في الدول النامية.

إن تعرضنا للمناهج الاقتصادية للتنمية المعمول بها في الساحة التنموية الدولية تحتّم علينا أن نتطرق إلى معرفة مدى صلاحيتها للتطبيق في بيئـة وظروف الدول النامية عامة والإسلامية خاصة، وبالتالي معرفة هذه الصلاحيات التي يمكن أن تقدمها هذه المناهج لشعوب هذه الدول، وهل تستطيع إخراجها من دوامّة الحلقات المفرغة للفقر أم أنها تؤدي إلى تكريس التخلف والتعمّـق والتبعية، ومحو الشخصية، وتغيير الأنماط الاستهلاكية وما ينعكس عنها من آثار اقتصادية وسياسية وحضارية .
و سوف نحاول إلقاء الضوء على هذه الأمور في الفروع الآتيـــة :

**الفرع الأول: التجربة التنموية الرأسمالية في الدول النامية .**

لا شكّ أن معرفة صلاحيات هذا المذهب أو ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية في أيّ منطقة تعزي إلى معرفة الظروف الحقيقية التي أحاطت به وساعدته على النمو، وكذلك البيئـــة التي نبت فيها والعناصر التي ساعدته على تحقيق الـتـنـمـية والتقدم الاقتصادي لـشعوبه وهل يمكن أن تتـكـرّر مثل هذه الظروف في البلدان المضـيـفة أم أنه يستطيع أن ينمو دون التقيد بشرط المكان والزمان.
و لكي نستطيع أن نعرف مدى صلاحية المذهب الرأسمالي لابد من معرفة الظروف التي مرت بها الرأسمالية والبيئة التي نشأت فيها.

فالمعروف أن منهج الرأسمالية في التنمية الاقتصادية يرتكز على الجانب المادي، هدفه الربح المادي والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط التنموي في الرأسمالية، كذلك فهو لا يعير كبير الاهتمام للاعتبارات الأخلاقية والدينية، وهو يعتبر إن الدين أو الروح منفصل تماما عن الحياة الاقتصادية المادية، ولذلك فإن القيم الإنسانية لا تؤثر إن سايرت أو لم تساير على التقدم المادي مادام هناك عائد مادي مرتفع في أقصر وقت ممكن يسمى الربح.

و يمكن أن يتضح لنا مما سبق بأن البيئة التي نبت فيها الاقتصاد الرأسمالي هي بيئة مادية، وهذه البيئة من أبد بعيد، من العبودية إلى الإقطاعية إلى سيطرة الكنيسة ثم إلى المنهج التربوي الرأسمالي، أي أن المذهب الاقتصادي الرأسمالي الذي تأسس بالدرجة الأولى على الجانب المادي قد وجد الأرضية المهيأة والظروف الملائمة لكي ينمو ويزدهر بمعنى أنه حدث توافق بين المنهج والبيئة، كانت نتيجته تحقق التنمية في البلدان الرأسمالية ويعتبر التوافق بين المنهج التنموي والبيئة من الشروط الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية في أي بلد من البلدان.

أما من ناحية الظروف فقد كانت هي الأخرى ملائمة ومسايرة لفكر الرجل الأوربي الرأسمالي، ذلك لأن نفسية الفرد في هذا المنهج قد نشأت وترعرعت في ظل المادية التاريخية التي عرفتها المجتمعات الغربية، يذكيها في ذلك دافع الربح، ولذلك أصبح كل فرد مدعوا لتحقيق إنجاز مادي،إنجاز مادي بوسيلة أيا كان نوعها، سواء تمثلت في استغلال الغير أم في استرقاق الشعوب ونهب مواردها، وتكوين ثروات ومن ثم النجاح والتقدم(15).

و من هذا استطاع هذا المنهج أن يفجر ويجند طاقات الأفراد إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الثروة وبأية وسيلة كانت، وهكذا يتضح بأن إثارة الهمم وتفجير الطاقات يأتي أساسا من تزاوج الأفكار التي يحملها الأفراد مع الأفكار الرئيسية التي يتكون منها النهج التنموي.

و من دراستنا للعناصر السابقة للمنهج التنموي الرأسمالي يتبين بأن من أهم عوامل نجاحه، توافق المنهج مع البيئة وتزاوج معتقدات الأفراد مع أفكار المنهج التنموي ثم مساهمة الظروف التاريخية في نمو وازدهار المنهج التنموي الرأسمالي.

وإذا أردنا أن ينجح هذا المنهج في أي دولة من الدول النامية أو الإسلامية فلابد من توافر هذه الشروط التي تتجح بها هذا المذهب، والواقع أن بيئة الدول الإسلامية تختلف كل الاختلاف على بيئة الدول الأوربية وان المعتقدات والقيم وغيرها تختلف اختلافا جوهريا عن تلك السائدة في الرأسمالية، كما أن هذه الدول النامية لا تستطيع أن تعيد الزمن مرة أخرى ليخلق نفس الظروف التي ساعدت الدول الرأسمالية لكي تتحقق التنمية بواسطة تطبيق المنهج الرأسمالي .

ونخلص من هذا إلى استحالة توفير الشروط اللازمة لنجاح المنهج الرأسمالي وبالتالي عدم صلاحيته لتحقيق التنمية في هذه الدول .

**الفرع الثاني : التجربة التنموية الاشتراكية في الدول النامية .**

إن المنهج الاشتراكي الماركسي أو ما يسمى بالشيوعية لم يكن غريبا عن المنهج الرأسمالي ولكنه أتى لإنقاذه (المنهج الرأسمالي)من المفاسد والآفات والدورات الاقتصادية التي آل إليها، بالإضافة إلى استغلال الإنسان للإنسان، وعلى هذه الأنقاض، كما يقول الاشتراكيون على أنقاض الرأسمالية بنت الشيوعية مذهبها، وهذا يدلنا على أن البيئة لم تتغير كذلك وإنما الذي تغير هو المنهج التنموي .

و بالإضافة إلى هذا فان المادية الاشتراكية الماركسية لا تفصل الأخلاق والدين عن النشاط الاقتصادي فحسب كما هو الحال في المنهج الرأسمالي وإنما تعتبر القيم الإنسانية الدينية والأخلاقية من العوامل المعرقلة لمسار التنمية ذلك أن الدين في رأيها وسيلة تستغلها الطبقات الغنية في صد نظر الطبقة العاملة، ومن ثم فهي تتنكر الدين وتعتبره مخدرا للشعوب حيث يقول ماركس في هذا الشأن

" الدين أفيون الشعوب ".

" كما أنها تنفي عن الإنسان نفسه أن يكون له دور في تطوير الحياة ونظمها وقوانينها وعلاقاتها الاجتماعية، وتكل هذه المهمة لأدوات الإنتاج، فطبقا للماركسية فان كل المتغيرات والتحولات الأساسية يجب البحث على أسبابها لا في عقول الناس أو سعيهم وراء الحق والعدل الأزليين، وإنما في التغيرات التي تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل (16).

ويتبين من هذا أن البيئة والظروف التي عاشتها روسيا في بداية تطبيق الاشتراكية الماركسية ساعدت على التوافق بين أفكار المنهج الاشتراكي وبين عقلية الطبقات السوفيتية التي عانت قبل ظهور هذا المنهج الاشتراكي الماركسي مـــن النظام الإقطاعي الذي بلغ استغلاله للإنسان إلى أبشع الصور التي من الممكن أن يتصورها العقل البشري، ولذا تزاوجت الظروف والأفكار مع مقومات المنهج التنموي الاشتراكي الماركسي .

ونخلص من هذه الدراسة إلى أن شروط التوافق بين البيئة والمنهج من ناحية وبين المعتقدات والقيم الدينية والأخلاقية من ناحية ثانية وبين الظروف التي ساعدت على تحقيق التنمية الاشتراكية من ناحية ثالثة تنعدم أو بالأحرى لا تتطابق أولا تتوفر في الدول النامية عامة والإسلامية خاصة، ولذلك تكون صلاحية تطبيق الاشتراكية الماركسية في هذه البلدان عديمة الجدوى .

**الفرع الثالث : مقومات النظام الناجح .**

يتضح لنا من استعرا ضنا للمناهج التنموية السابقة إن سر نجاح المنهج الرأسمالي في أوربا الغربية وتحقيقه مستوى عال من التقدم المادي وبالتالي الازدهار الاقتصادي الذي عرفته هذه الدول،

إنما يعود إلى توافق بين البيئة مع خصائص ومقومات المنهج الرأسمالي للتنمية الاقتصادية من ناحية، ثم مقدرة المنهج على استشارة هم الجماهير وتفجير قدراتها نتيجة لأيمانها الراسخ وقبولها التام للطرح المنهجي للنظام الاقتصادي الرأسمالي، بالإضافة إلى هاتين المقومتين مساهمة الظروف في خلق الجو الملائم لكي تتفاعل فيه جميع هذه المتوافقات وبالتالي ازدهار التنمية واستمراريتها .

كما استخلصنا كذلك بان سر نجاح التنمية الاقتصادية في بعض دول أوربا الشرقية إنما كان كذلك نتيجة لتوافق البيئة والمعتقدات مع الطرح المنهجي للاشتراكية الماركسية بالإضافة إلى مساعدة الظروف التي سادت في تلك الفترة والتي هيأت الأفراد لتقبل أفكار المذهب التنموي الماركسي والإيمان به وبالتالي العمل على تحقيق أهدافه . كما خلصنا بأن هذه المناهج بالرغم من محاولة تطبيقها في كثير من الدول النامية وبالرغم من أن بعض التجارب قد جندت لها وسائل مادية وبشرية هائلة وخبراء محنكين مثل التي وقعدت في إندونيسيا على يد البروفيسور شاخت الألماني، هذا الذي خطط لألمانيا واستطاع بخبرته أن يعيد بناء ألمانيا في وقت يسير وبإمكانيات قليلة، إلا أن مساعيه باءت بالفشل عندما أعاد التجربة في إندونيسيا وذلك لان البيئة المتوفرة في ألمانيا ليست هي الموجودة في إندونيسيا، كما أن التكوين النفسي والعقائدي للفرد الألماني يختلف عند الفرد الإندونيسي ولهذا فشلت التجربة على يد اكبر خبير في التنمية.(17) .

ويستخلص من هذا بان مقومات النظام الناجح تكن في الشروط الآتية (18) :

**أولا-** توافقه مع البيئة التي يطبق فيها .

**ثانيا-** قدرته على استشارة همم الجماهير وتجنيدها لصالح التنمية .

**ثالثا-** استجابته للظروف المتغيرة .

## المبحث الثاني
## طبيعة التنمية ومقوماتها في المنهج الإسلامي.

للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي طابع يختلف عن غيره من المناهج نتناوله فيما يلي :

### المطلب الأول: طبيعة التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي.

إن دراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي تبين أن الكثير من المفكرين والفقهاء اهتموا بقضايا التنمية الاقتصادية، مبينين بجلاء أنها ليست عملية إنتاجية فحسب، وإنما هي عملية كفاية للإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، كما أنها ليست عملية اقتصادية بحتة، إنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان وتقدمه ماديا وروحيا (19) . وفي هذا الخصوص يقول المفكر مالك بن نبي : " كل فم يأكل وكل ساعد يعمل هذه البداية لاقتصاد إسلامي يعيد أفكار الاقتصاد إلى عالم القيم . والمجتمع الإسلامي هو اجدر أن يحقق للإنسانية هذه التجربة الرائدة التي تعيد فهم الاقتصاد من خلال الإنسان، لا فهم الإنسان من خلال المجتمع ) (20) .ويتبين من هذا أن مشكلة التنمية الاقتصادية المعاصرة هي ابتعاد الاقتصاد عن عالم القيم الإنسانية، أكثر منه الندرة إلى رؤوس الأموال.

وفي هذه السيرة يوجه الخليفة عمر بن الخطاب أسئلة إلى أحد نوابه قائلا: ماذا تفعل إذا جاءك سارق ؟ فقال اقطع يده، قال :وأذن فانه لو جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف اقطع يدك، إن الله سبحانه وتعالى استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فان أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم لشكرها، يا هذا : إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملا، التمست في المعصية أعمالا، فاشغلها في الطاعة قبل أن تشغلك في المعصية (21).

والملاحظ في هذا الحوار الأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وذلك بإلزامية الحاكم بالسعي لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة، وجعل إقامة الحد على الناس مرتبط بتوفير الكفاية لهم، وإذا لم توفر الكفاية أوقفت الحدود حتى تكفي الحاجات لان كفاية الحاجات تكمن في تشغيل الأفراد وكفالة العاجزين منهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دخولهم من ناحية، ومساهمتهم في تنمية المجتمع من ناحية أخرى

ولعل قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر "(22).يبين مدى حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض .

كما انه صلى الله عليه وسلم يرى بان السعي للارتزاق وخدمة النفس وبالتالي المجتمع تعتبر من أحسن الطرق للعبادة، لان المولى عز وجل قد قرن السعي في سبيل الارتزاق بالجهاد، بل فضله

في بعض المواقف، وفي هذا يقول سبحانه وتعالى " علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله "(23) .

وان ما يؤكده الرسول صلى الله عليه وسلم عندما أراد أحد الصحابة الخلوة والاعتكاف لذكر الله فقال له :لا تفعل فان مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته ستين عاما "(24) وفي سبيل الله " تشمل كل أوامر المولى عز وجل وما تتطلبه خلافة الأرض من السعي لأعمارها وهي بذلك تنمية شاملة تستهدف رقي الإنسان ماديا وروحيا والتي تعتبر العمل والسعي في سبيل الرزق من أفضل واهم العبادات (25).

## المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تطور حضاري، فهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة، والتنمية في الإسلام لا تركز على تنمية الجانب المادي فحسب لتوفير الرخاء والسعادة للأفراد بل تتعدى للجانب القيمي الأخلاقي، فهي إذن مواجهة صريحة وشاملة لأسباب التخلف وعقباته تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى ورقيه وتقدمه ماديا وروحيا واجتماعيا وأخلاقيا.

وسنحاول أن نبين موقف الإسلام من مضمون التنمية، لأن لفظ التنمية ليس هو اللفظ الوحيد الذي يستعمل ليعبر عن عمليات التقدم والارتفاع بمستويات الدخول، بل يستخدم كذلك كثيرا من الألفاظ من أشهرها النمو، التقدم ،التغيير طويل المدى، أما التنمية في الفكر الإسلامي فقد استعملت لفظ العمارة أو التعمير في المجال الاقتصادي، حيث يقول المولى عز وجل في الآية 61 من سورة هود " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " ويعلق الإمام القرطبي في كتابه جامع الأحكام عن تفسير هذه الآية بقوله " أنها تقصد طلب العمارة لاستعمالها السين والتاء في استعمركم للطلب، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب (31).

ويتبين لنا مما سبق طرحه بأن لفظ العمارة الواردة في القرآن الكريم يعني التنمية الاقتصادية كما يعرفها الكثير من المدارس الفكرية والتي تحدد التنمية بزيادة الإنتاج في جميع المجالات الاقتصادية إلى شمول شتى مجالات الحياة الإنسانية.

والأمر الثاني الذي يؤكد معنى العمارة ما جاء في سيرة الخلف الصالح ومنها قول عمر بن الخطاب :"من كانت لهم ارض فلم يعمروها ثلاث سنين فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها "(32).

بالإضافة إلى قول علي بن أبي طالب إلى نائبه على مصر : ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بدون عمارة

أخرب البلاد "(33).وهذا اكبر دليل على أن مفهوم هذا المصطلح يعني التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الرخاء والرقي للفرد من الجانبين المادي والروحي .

إن مصطلح العمارة لم ينفرد بالتعبير عن التنمية في الإسلام، ولكن هناك مصطلح آخر احتوى مضمون التنمية الاقتصادية وهو" التمكين" حيث يقول المولى عز وجل :"ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش"(34)ويفسر التمكين لغويا على أن له جانبين :الأول ويشمل " أتخاذ القرار – المكان –الوطن" والجانب الثاني يتمثل في " السيطرة والقدرة على التحكم ".

أما الجانب التفسيري للآية فهو يعني إن الله سبحانه وتعالى قد مكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة وذلك لقوله تعالى :"هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا "...وهو إذا مكننا في الأرض طلب منا تعميرها وتنميتها وهو ما يحقق التنمية الاقتصادية.ويتبين مما سبق التعرض إليه من مصطلحات التنمية إنها ثابتة الورود في المنهج الإسلامي منذ 1400سنة وهذا ما يزيدنا وضوحا أن للإسلام منهاجه الخاص بالتنمية الاقتصادية .

ويجدر بنا بعد إثبات ورود مصطلح التنمية الاقتصادية في الإسلام وأسبقيتها في معالجة الحياة الاقتصادية للأفراد أن نتطرف إلى مفهومها بشكل أوسع.

أن شمولية الإسلام للبناء جتماعي يعين بان التنمية الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من النظام الإسلامي ومنه يمكن أن نختصره في النقاط الآتية :

1- إن التنمية الاقتصادية في الإسلام جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة ،فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية، فالتنمية إذن ليست عملية إنتاج فحسب، إنما هي عملية إنسانية تستهدف الإنسان وتقدمه ماديا وروحيا وأخلاقيا، (35)أي أنها نشاط يقوم على قيم وأخلاق المجتمع الإسلامي في كل هذه الأبعاد المختلفة وهي لا تتعارض في أهدافها الدنيوية مع الحياة الروحية وهذا ما تفتقر أليه المفاهيم الحالية للتنمية الاقتصادية .

2- إن اهتمام التنمية الاقتصادية نابع من كونها جزء من مشكلة تنمية وبناء الإنسان، حيث أن المفهوم الإسلامي للتنمية وأهدافها تتبعان من التشخيص إلا هي لطبيعة وهدف ودور الإنسان وفي هذا الكون، الذي يحدده المولى عز وجل :"وإذ قال ربك للملائكة أني جاعل في الأرض خليفة "(36).أما هدف الإنسان فيبينه المولى عز وجل في قوله :"وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون "(37)ويتبين مما سبق أن نواة الجهد التنموي وصميم عملية التنمية في الإسلام يعني الإنسان نفسه الذي كرمه الله واعزه قائلا سبحانه وتعالى :"ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا "(38).ومعنى هذا أن التنمية تعمل على تجسيد هذه الآية الكريمة بتوفير مصطلح كرامة الإنسان وعزته شاملة بذلك الحاجات المادية والروحية بخلاف المنهج العصري لمتطلبات التنمية الذي يركز بالدرجة الأولى على الجانب المادي .

3- تسير التنمية الاقتصادية في الإسلام جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون تهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات ،لان التركيز على جانب واحد لا يوجد أمر يبرره مثل تنمية الفرد، تنمية الأسرة، تنمية المجتمع، تنمية الأمة الإسلامية .

4- يبرز الاختلال في التنمية الاقتصادية عند تركيزها على الاهتمام بجانب واحد، ولهذا فالتنمية الإسلامية تتضمن كلا من التغيرات الكمية والنوعية .

5-من مقاصد التنمية في المنهج الإسلامي تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التوزيع وفي هذا الحق الكامن في عدالة التوزيع يقول المولى عز وجل :"واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب كل مختال فخور ا،الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل واعتدنا للكافرين عذابا مهينا "(39)،وتبين هذه الآية الكريمة شمولية المذهب الاقتصادي الإسلامي في عملية التوزيع بحيث شمل أهم الشرائح الاجتماعية وجعل حق المجتمع في توزيع الثروة مقترنا بعبادة الله سبحانه وتعالى والإخلاء بهذا الحق كفر يترتب عليه العقاب في الدنيا والآخرة .

ويتبين أن الإسلام يعمل على أن تكون التنمية الاقتصادية على اختلافها تتفق جميعها على الاستفادة من الموارد بأقصى درجة ممكنة شاملة بذلك كل من الأبعاد الروحية والخلقية والاجتماعية للفرد والمجتمع بما يؤدي تحقيق أقصى رفاهية اقتصادية واجتماعية ممكنة وبالتالي المنفعة القصوى للأفراد في الدنيا والآخرة في حدود الممكن شرعا (40).

يمكن أن نخلص إلى تعريف للتنمية الاقتصادية في ظل المنهج الإسلامي بأنها تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام كل الموجودات أو المخلوقات في هذا الكون من ثروات طبيعية ونواميس كونية ووسائل علمية حديثة وطاقات بشرية من اجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية وبصورة متوازنة من غير إفراط أو تفريط في جانب من هذه الجوانب على حساب جانب آخر حتى نستطيع توزيع الناتج بما يحقق حد الكفاية المتناسب مع حجم هذا الناتج لجميع أفراد المجتمع وتقليل نسب التفاوت المادي بين فئات المجتمع (41).

وبهذا المفهوم للتنمية –الاستخدام السليم للإمكانيات والتوزيع العادل للثروات .حقق النظام الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز "حد الكفاية "لجميع الأفراد وقضى على كثير من الفقر فلم يوجد في المجتمع مدين أو محتاج أو معوز إلا اخذ ما يغنيه في ظل هذا النظام الإسلامي للتنمية .(42)

## المطلب الثالث:القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

يتميز المنهج الإسلامي للتنمية بمبادئ أساسية تختلف عن مبادئ مناهج التنمية المعاصرة، فهي تنظم الحياة الاقتصادية تنظيما يتفق مع مختلف الطبائع البشرية، وتقرر مصالح كل من الفرد والمجتمع وسنشير إلى أهم هذه القواعد بإيجاز فيما يلي:

### أولا: ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج:

تتكامل كل من الملكية العامة والخاصة في المنهج الإسلامي، ويعتبر وجود إحداهما ضروري بالنسبة للثانية، فلا يوجد تناقض أو تناحر بين الملكيتين وهذا لان كل منهما يسبح بسياج من القيم التشريعية والخلقية والمعنوية .

إن إقرار الملكية الخاصة هي بمثابة إقرار للميل الطبيعي في الإنسان لتملك نتائج عمله، بينما تكمن أهمية إقرار الملكية العامة من باب تكفل الدولة بتوفير الحاجيات الضرورية التي تضمن حد الكفاية لمستوى لائق من العيش لكل فرد، وتمويل المشاريع اللازمة لذلك، غير أن مشاريع كل من الملكيتين متكاملة يتمم كل منهما الآخر، ولهذا فان المنهج الإسلامي للتنمية يحدد مجالات معينة للملكية العامة لوسائل الإنتاج تكون في اغلب الأحيان الثروات الطبيعية، والمرافق الضرورية ،والمنافع العامة وبعض المنشآت القائمة على إنتاج بعض الاحتياجات التي تعد ضرورية بالنسبة لأفراد المجتمع والتي تتكفل الدولة بتوفيرها، وبعض المجالات التي لا يكون للملكية الخاصة القدرة على الاستثمار فيها .

وماعدا هذا يكون خاضعا للملكية الفردية، هذه التي تعتبر حق ثابت ولا يمكن التعدي عليه أو تحويل ملكيته أو نزعها في إلا حالة وجود حاجة حقيقية فيها مصلحة راجحة للمجتمع يصاحب ذلك تعويضا عادلا.

إن المنهج الإسلامي لم يحدد الملكية الخاصة، بل لقد أجاز التفاوت في الثروات شرط أن تكون وسائل وأساليب الكسب مشروعة .

ويتضح لنا من خلال هذا الطرح أن المنهج الإسلامي للتنمية ينفرد بتعايش النشاطين الاقتصاديين العام والخاص، هذا يكمل ذلك ويدعمه، بينما تضطلع الدولة من خلال وحداتهما الاقتصادية بالتكفل بقدر من النشاط لخدمة سائر أفراد المجتمع، ويقوم الأفراد الخواص من خلال المشاريع الاستثمارية والخدمة بتوفير باقي السلع والخدمات .

## ثانيا: الحرية الاقتصادية المقيدة :

تعتبر الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج من أولى القواعد التي يقوم عليها المنهج الإسلامي للتنمية، حيث يكون الأفراد المالكين أحرار في التصرف في ممتلكاتهم في ما يخص النشاط الاقتصادي، العمل، الاستهلاك، الإنتاج، التعاقد وغيرها بشرط التقيد بقيود معينة تتماشى مع قيم المجتمع وتحدد بحدود الشريعة الإسلامية وسنوجز أهم هذه الشروط في النقاط الآتية :

01/ يجب أن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه .

02/ يجب أن لا يتعارض النشاط الفرد مع أهداف المجتمع واحتياجاته .

03/ أن يسلك في إشباع حاجاته واستغلال الموارد المتاحة بالطرق المشروعة .

04/ الابتعاد عن كل ما شأنه إهدار الموارد أو سوء استخدامها .

05/مراعاة عدم الإضرار بالنفس أو بالغير أو بالمجتمع في مجالي الإنتاج والاستهلاك .

06/ الابتعاد عن إنتاج الخبائث أو استهلاكها أو التعامل بها .

07 / دفع الفرائض المستحقة على الأموال كالزكاة أو الخراج ...

08/ عدم اكتناز الثروة أو حجبها أو تعطيلها عن مجال الاستثمار .

09/ التحلي بالقوام في الاستهلاك، فلا إسراف ولا تقتير حسب ما تقتضيه الظروف المحيطة .

10/ أن يتقيد الأفراد بنوعية الإنتاج التي تتطلبه مرحلة وظروف التنمية في الاقتصاد القومي .

## ثالثا: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :

من القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي تدخل الدولة في الملكية الفردي، ويستهدف هذا التدخل الحفاظ على السير المتوازن للنشاط الاقتصادي، ولا يكون تدخل الدولة مشروعا إلا في حالات معينة تستدعي ذلك وسنوجز أهم الحالات التي تمكن الدولة من التدخل في الملكية الفردية وذلك في النقاط الآتية :

01/ الحالات التي تكتسب فيها الملكية بطرق غير مشروعة مثل الغش بجميع أنواعه، كالغش في الميزان وأنواع السلع، وفي النقود .

02/ الإنتاج أو الاتجار في الخبائث مثل أنواع الخمر والحشائش المخدرة، الميتة، الخنزير، الأصنام، آلات اللهو المنهي عنها والزنا والكهانة والشعوذة .

03/ الاستغلال الوظيفي، والسرقة والقمار والمراهنات، الغصب الاختلاس، والربا، والاحتكار .

04/ الحقوق التي على الملكية للغير كالزكاة، الرهن، اللقطة، الأنفاق الواجب .

05/ إساءة التصرف في الملكية وسوء استخدامها، كالصغير، السفيه، وجميع حالات الأضرار بالغير .

06/ الجنايات التي تستدعي عقوبات مالية .

07/ ما تستدعيه ظروف المجتمع في حالات أخرى مختلفة .

وتتمثل أشكال التدخل في جميع الحالات فيما يلي :

01/استيفاء الحقوق .

02/ المصادرة أو الغرامات المالية أو الإتلاف في بعض الحالات كإنتاج الخبائث .

03/ الحجز ومنع التصرف .

## رابعا: المنافسة الشريفة الحرة :

من بين القواعد التي ترتكز عليها حرية التعامل في الأسواق في المنهج التنموي الإسلامي المنافسة الحرة الشريفة بين المنتجين، وهذا لضمان تفاعل جيد بين قوى العرض والطلب في ظل حرية تامة لتحديد الأسعار .

وكونها حرة وشريفة لأنها تخضع لضوابط تمنع (وقوع) ظهور العوامل التي تجعل المنافسة الحرة هدامة كما هو الحال في النظام الرأسمالي وهذه الضوابط شرعية نوجزها فيما يلي :

01/ منع الاحتكار بجميع أنواعه .

02/ منع الغش والتدليس والتطفيف والغرر .

03/ منع الوساطة التي يترتب عليها التأثير في حرية الأسواق.

04/ ضمان الوساطة التي يترتب عليها التأثير في حرية الأسواق .

05/ ضمان الحقوق العادلة لكل من المنتجين والمستهلكين .

06/ منع التعامل بأي شكل من أشكال الربا وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل .

07/ ضرورة تحلي المنتجين بالصدق من جهة ومراقبة الدولة المستمرة للأسواق من جهة أخرى .

## المطلب الرابع : أهداف التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي :

تعتبر التنمية الاقتصادية في الإسلام ذات طابع خاص للجمع بين التنمية الاقتصادية وبين جوانبها الأخرى مما يؤدي إلى توفير وسائل الاحتياجات التي تضمن المعيشة المتوازنة للأفراد على اختلاف طبقاتهم وحسب تغير ظروف المعيشة، ويتفق مع مفهوم الإسلام للرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

وقد بين الدكتور عفر عبد المنعم بأن الرفاهية الاقتصادية في الإسلام "هي وفرة الإنتاج وسهولة الحصول عليها مرتبطا بالأمن والطمأنينة للفرد والمجتمع في الداخل والخارج"، والتنمية الاقتصادية هدفين رئيسيين هما .

01/ **الهدف الأول** هدف اقتصادي مرحلي يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للجماعة والفرد، وهذا يتأتى بالسيطرة الكاملة على مختلف موارد الطبيعة واستغلالها أمثليا، وبهذا يكمن للفرد المسلم أن يتعدى هذه المرحلة المتمثلة في الرفاه العام لكي يصل إلى هدفه الذي سطره المولى عز وجل المتمثل في خلافة الأرض وعبادة الله .

02/ **الهدف الثاني** العدالة الاجتماعية : هدف إنساني وهو الهدف النهائي ويكمن في استخدام نتائج التقدم الاقتصادي لنشر العدالة الاجتماعية المتمثلة في استخدام نتائج التقدم الاقتصادي لنشر العدالة الاجتماعية مشتملة عن القيم الإنسانية الرفيعة في جميع نواحي المعمورة، حيث يطلق الدكتور شوقي دينا على هذا الهدف اسم "إنسانية الاقتصاد"(43)مضيفا بأن معنى أن يستخدم الإنسان تقدمه الاقتصادي في تحقيق كل معنى أنساني رفيع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، فالرخاء الاقتصادي ينبغي أن يسخر لخدمة الحق والعدل وليس العكس.

ومما تجدر الإشارة أليه أن تحقيق كل من الهدف الأول "الهدف المرحلي" يتطلب بأن يكون هناك ارتفاع دخل كل فرد من أفراد المجتمع قد ارتفع في صورته الحقيقية المتمثل في تعزيز قدرة الفرد الشرائية الفعلية التي ترجمها السلع والخدمات الممكن الحصول عليها نتيجة اتفاق دخله، فإذا استطاع الأفراد إن يتعدوا حد الكفاية معنى هذا أن التنمية حقيقية وان طريقها موصل إلى الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يحقق الهدف النهائي المتمثل في سيادة الخير والعدل لكفاية الإنسانية، وجد الكفاية في الإسلام يختلف عما يسمى بحد الكفاف في الاقتصاد الوضعي، فقد عبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله " إنه توفير القوام من العيش "(44)أي ما يقيم به يستقيم حياة الفرد ويصلح أمره، أي المستوى الكريم في المعيشة من مسكن وملبس ومطعم ومشرب وغيره حسب الظروف التي يعيش فيها الفرد .

أما ما جاء في تعبير عمر بن الخطاب في حد الكفاية قوله " إذا أعطيتم فاغنوا " (45) أي يعطي الفقير ما يستأصل شأنه فقره .

واعتبر ألما وردي حد الكفاية هو أدنى مراتب الغنى حيث قال فيدفع إلى الفقير والمسكين من الزكاة بقدر ما يخرج به من اسم الفقير والمسكين إلى أدنى مراتب الغنى "(46).

## المبحث الثالث
## خصائص التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي

سنتناول في هذا المبحث أهم الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية في الإسلام، وسنقتصر على تناول خاصية الشمول والواقعية والمسؤولية، والتوازن والكفاية أي الغاية في التنمية .

### المطلب الأول: الشمولية

إن المنهج الإسلامي للتنمية يختلف عن المناهج المعاصرة لكونه يهتم بالإضافة إلى الجانب المادي إلى تطوير الجوانب الأخرى والروحية والأخلاقية .

ويتجلى الطابع الشمولي للتنمية كونها تتضمن كافة الاحتياجات البشرية بمعنى توفير ضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم ورعاية صحية ومواصلات وحرية التعبير وحق العمل، وغيرها من الحاجات التي تساعد الإنسان على تطوير طاقاته والمساهمة في المجهود الاجتماعي .

فالإسلام لا يعرف الفصل بين الجانب المادي والجانب الروحي، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، فكل نشاط يمارسه الإنسان طالما كان مشروعا ويتجه إلى المولى عز وجل يعتبر عملا صالحا لان المولى عز وجل يقول:"وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون "(48).

وبالإضافة إلى ما سبق فان الشمولية تعني كذلك غرس الأخلاق والقيم الإنسانية في سائر أفراد المجتمع، كالصدق والإيثار والأمانة والتسامح والتراحم، والعدل وإتقان العمل وما إليها من قيم تعمل على وجود مجتمع متآلف متعاون في جميع المجالات وفي شتى الظروف لتنمية المجتمع ورقيه .

وينبع العمل الصالح من الجوانب الأخلاقية التي ينميها الإسلام في الإنسان المسلم عندما تتغلغل العقيدة في أعماق النفس الإنسانية مؤتمرة بأوامر ونواهي الله سبحانه وتعالى، ومسنده إلى الرحمة والأخلاق الكريمة والمساواة ومؤدية بالإنسان إلى القوة والصلابة ليعمل ويكد ويطبق التكامل الاجتماعي (49) الأمر الذي يؤدي إلى تنمية شاملة لكل جوانب الحياة وما يترتب عليه من تقدم اقتصادي واجتماعي .

## المطلب الثاني :الواقعية

تتميز التنمية الاقتصادية الإسلامية بأنها واقعية وتتماشى مع ظروف المجتمع الحقيقية، أي أنها تضع المعالجة للمشاكل الاقتصادية بحيث يمكن تطبيقها تطبيقا حقيقيا في الواقع الاقتصادي المعاش.

وتعتبر الواقعية في الإسلام مثالية لأنها موضوعة من عند خالق البشر والعالم بأحوالهم مسبقا وهو بذلك لا يمكن أن يشرع مناهج للحياة الاقتصادية تكون بعيدة عن إمكانية تطبيق العباد لها.

وتظهر واقعية التنمية الاقتصادية في كون أن الإسلام وضع المعاني الملائمة لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحتملة الوقوع في المجتمع البشري، لكن حكمته تعالى أوجد الغني والفقير ولكن لم يترك هذا التفاوت بدون تشريع يكفل له أحسن التنظيم لإيجاد التوازن بين المستويين، ولذلك نجد الإسلام قد فرض الزكاة وجعلها حدا للفقير من مال الغني مصداقا لقوله تعالى :"وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم "(50)، وقوله صلى الله عليه وسلم " أن الله فرض على الأغنياء بقدر ما يسع فقرائهم "(51). والزكاة ليست صدقة يمن بها الغني على الفقير ولكنها حقا ثابتا يتولى ولي الأمر "الدولة " على إجبار الأغنياء على دفع الحق عند الامتناع . ولقد قام الخليفة أبو بكر الصديق إجبار مانعي الزكاة على دفعها.

وتبدوا الواقعية في التنمية الاقتصادية في الإسلام في دعوته إلى المتوسط بين الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري فيقول عز وجل :"والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما "(52).

وهذا المتوسط في الأنفاق الاستهلاكي على النفس وعلى منافع المجتمع مع تحريم كل من الإسراف وتبديد المال والربا والاكتناز، وفرض الزكاة على المال المدخر الذي لا يجد طريقة إلى الاستثمار وتيسير سبل الانتفاع بثروات المجتمع والحوافز المرتبطة بذلك يؤدي واقعيا إلى اتجاه المال إلى سبيل الاستثمار المختلفة وزيادة الأنفاق الإسلامي لتحقيق أهداف التنمية .

## المطلب الثالث : المسؤولية

يقول صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته "(53) ويبين هذا الحديث الشريف أن مبدأ المسؤولية في الإسلام واضح جدا فالكل مسؤول في إطار الدائرة والشريعة التي ينتمي اليها، وكل الأفراد مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالى في كل عمل يقومون به، لذلك نجد أن مسؤولية الفرد تتعدى من الإطار الشخصي إلى الإطار الجماعي ،كما أن مسؤولية الجماعة تتعدى إلى الإطار الفردي، وهذا يعززه الإسلام بقانون التكامل الاجتماعي، فالإسلام يعترف بكل من الحرية الفردية والحرية الجماعية، ويجعل لكل منهما حدودا مسؤولة بتحقيق رقي وازدهار المجتمع بأكمله

وهذا التوافق بين مصلحة كل فرد والمجتمع، وتحدد حالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بما يكفل التوافق بين المصلحتين ويمنع إلحاق الضرر بالفرد وبالمجتمع .

وتتضح مسؤولية الفرد في مزاولته لنشاط بصورة مختلفة في أن يمتنع عن كل ما من شأنه إهدار الموارد وسوء استخدامها والأضرار بنفسه أو بالمجتمع فقد نهى الإسلام إتباعه عن كل ما يضر بالفرد أو بالمجتمع وإهدار الموارد وتصريف الأموال في غير أوجهها، والعمل أو إنتاج سلعا أو خدمات تكون ضارة بالمجتمع لان رسول صلى الله عليه وسلم يقول :"لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ".

وتتضح مسؤولية الدولة في كونها تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي يتمثل في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كتحريم الربا، وتحريم الاحتكار ومراقبة مدى التزام النشاط الاقتصادي بالتعاليم الإسلامية وتوفير حد الكفاية لسائر أفراد المجتمع، ومسؤولية الدولة تتعدى الأحكام إلى ما يحدده الصالح العام، فحيثما وجدت المصلحة التي تقتضي تدخلها تدخلت وبذلك فمسئوليتها تمتد إلى ملء الفراغ من التشريع، فهي تحرص من ناحية على تطبيق العناصر الثابتة من التشريع وتضح من ناحية أخرى العناصر المشتركة وفقا لظروف كل مرحلة من المراحل التنموية "(54).

ومن بين الأدلة التي توضح مسؤولية الدولة عند التنمية الاقتصاد كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أحد ولاته قائلا :" انظر ما قبلكم من ارض الصافي فأعطوها بالمزارعة بالنصف، وما لم تزرع فأعطوها بالثلث فان لم تزرع فأعطوها حتى تبلغ العشر، فان لم يزرعها أحد فامنحها، فان لم تزرع فانفق عليها من بيت مال المسلمين ". ومن هذا يمكن الاستنتاج بأن المسؤولية في الإسلام مشتركة بين كل من الفرد والمجتمع.

## المطلب الرابع: التوازن

إن من أهم خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام هو التوازن في استغلال كل مستلزمات التنمية الاقتصادية الإسلامية المتوفرة للمجتمع من موارد بشرية ومادية، فالمنهج الاقتصادي الإسلامي في التنمية منهج يجمع بين النمو الاقتصادي من ناحية وبين عدالة توزيع الثروة من ناحية أخرى وفي هذا يقول المولى عز وجل :"اعدلوا هو اقرب للتقوى "(55) وهذا يبين أن هدف الإسلام في التنمية الاقتصادية هو إن يتوافر لكل فرد في المجتمع أي كانت جنسيته أو ديانته حد الكفاية لا الكفاف، أي الوصول إلى مستوى لائق للمعيشة حسب زمانه ومكانه .

إن من خصائص التوازن في المجتمع الإسلامي عدم الترجيح، فهو لا يرجح الصناعة على الزراعة ولا التنمية الريفية على التنمية الحضرية، أو الإنتاج الاستهلاكي على الإنتاج الاستثماري، أو التكنولوجية كثيفة رأس المال على العمالة أو تحقيق أهداف الأجيال المعاصرة على حساب الأجيال

القادمة أو دور الحكومة على دور القطاع الخاص، بل انه يعتمد على الوسطية في اتخاذ جميع القرارات وعلى ضوء متطلبات المجتمع الإسلامي في إطار مصادرة الشرعية لكي يحقق التوازن في عملية التنمية المنشودة (56)ويتضح مما سبق بأن المنهج التنموي الإسلامي يحث على زيادة الإنتاج وتكثيره بشتى الوسائل والطرق السليمة، كما يذكر في نفس الوقت على عدالة التوزيع، بحيث لا يستغني أحد الطرفين عن الآخر، وهذا لان وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع يعتبر احتكارا ينفيه الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون وفرة في الإنتاج يعني توزيع الفقر والبؤس وهذا مرفوض هو الآخر في الإسلام .

وتختلف نظرة الإسلام للتنمية مع نظرة الرأسمالية التي تستهدف تنمية ثروة المجتمع دون النظرة إلى توزيع هذه الثروة .كما انه إذا كانت التنمية الاشتراكية تؤكد على العلاقة بين أشكال الإنتاج والتوزيع، إلا أنها ترى أن نظام التوزيع يتبع دائما في حين يرفض الإسلام هذه التنمية فأين ما كانت أشكال الإنتاج السائدة فانه يضمن أولا حد الكفاية لكل فرد وذلك كحق شرعه الله يعلو فوق كل الحقوق، ثم بعد ذلك يكون لكل فرد نصيبه تبعا لعمله وجهده وعندما لا يمكن توفير حد الكفاية لكل فرد من المجتمع وهو ما يحدث في الظروف الاستثنائية كالمجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، التزم سائر أفراد المجتمع بحد الكفاية (57)وهذا يكون بداية بولي الأمر، وفي هذا يقول عمر بن الخطاب في سنين القحط :"والله لن آكل حتى يشبع أطفال المسلمين ".

إن الإطار التو ازني للتنمية الاقتصادية في الإسلام هو الإطار الدقيق والمتوازن الذي رسمه المولى عز وجل، لكي يعمر الأرض التي جعله الله خليفة عليها، وذلك تبعا للقوانين الربانية التي سطرها سبحانه وتعالى لتكون بمثابة الطريق المستقيم التي يطمئن استقرار ورقي وتقدم الإنسان في الدنيا ،وثوابا وجزاء في الآخرة .وفي هذا يقول المولى عز وجل :" وان هذا طريقي مستقيما فاتبعوه، ولا تتبع السبل فتفرق بكم "(58) ونخلص إلى أن للتنمية في المنهج الإسلامي خصائص تميزها على التنمية في الفكر الوضعي ،وهذه الخلاصة تنقلنا إلى مناقشة مقومات التنمية وهذا ما سوف نعرضه في المبحث التالي .

## المبحث الرابع
## مقومات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي

إن نجاح واستمرار التنمية الاقتصادية الإسلامية يستوجب تدعيمها وتقويتها وذلك بتركزها على مقومات أساسية سنقتصر في مبحثنا هذا على التركيز على أهمها :

### المطلب الأول : التربية الإسلامية للإنسان

يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي :"ظهرت الآثار الاجتماعية للمسلم والتي تتنافى مع الأوضاع الاقتصادية التي حددتها وفرضتها الحضارة الغربية منذ اللحظة التي وقع في الأحبولة الاستعمارية .فأصبح العميل المستبد المستغل للاقتصاد الحديث "(59).

وتنطوي هذه المقولة القديمة على كيفية إغراء المسلم وراء الحضارة الغربية التي غذاه الاستعمار إياها بتجربة القيم والأخلاقيات الغربية متبعا في ذلك أسلوب يتنافى مع واقع وقيم ومقومات وبيئة هذه الشعوب، واستطاعت الحضارة الغربية تربية الفرد المستعمر على أنماط وأفكار آثارها الاجتماعية متنافية منذ الوهلة الأولى مع الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها الحضارة الغربية ،ولقد تنبه المستعمر من بداية استعماره إلى خطورة المنهج التربوي وأثاره على تنشئة الأجيال فبدأ بمحاربة كل ماله صلة بالأصالة والأخلاق الإسلامية حيث أغلق كل المدارس التي كانت تهدف إلى العمل على توعية الأفراد وتعليمهم وأنشأ هياكل تربوية علمانية تستمد فلسفتها التربوية وأهدافها ووسائلها من النظم الاجتماعية الغربية التي تتعارض مع معتقداتنا وقيمنا الإسلامية وهذا ما حدث في الجزائر، فقد استعملت فرنسا قبل دخولها الجزائر المبشرين عملوا جاهدين على استغلال بعض العناصر لتجهيل وترسيخ عادات وأفكار بعيدة عن الواقع الإسلامي وبعد دخول فرنسا إلى الجزائر عملت بكل ما لديها على محو الشخصية الجزائرية الإسلامية وعمدت في ذلك إلى غلق المدارس التي كانت تقوم برسالة التعليم وخصوصا القرآنية منها ثم نصبت بعض أئمة جهلة ساهموا في إبعاد الشعب عن معاني القرآن والسنة، ورسخت فكرة الولاء لفرنسا.

ولهذه الأسباب مجتمعة اعتبر النظام التربوي في أي مجتمع من أهم المقومات التنموية لأنه يشمل على الأهداف والمبادئ المستمدة من قيم ومعتقدات المجتمع التي يتم غرسها في نفوس الأجيال.

ولما كانت غاية التنمية الاقتصادية في الإسلام هي الإنسان نفسه لا تستعبده المادة، ولا يستذله الغير وباعثها هو توفير حد الكفاية لكل فرد من المجتمع، كان لابد من الاهتمام بهذا العنصر الفعال "الإنسان" وتقويمه تقويما جذريا" بحيث يصبح يتماشى ويتفاعل ويطبق ويعمل على تدعيم القيم

والأخلاقيات التنموية الإنسانية، وذلك بتطوير النظم التربوية القائمة إلى نظم تتجسد فيها خصائص المنهج الإسلامي وتسعى إلى تحقيق الأهداف المنوطة برقي الإنسان وازدهاره ماديا ومعنويا، وسنتناول بالتوضيح بعض أهم الأهداف التي نراها تساعد في تحسين تربية الفرد إسلاميا، لتستطيع إثارة همته وتفجير قدراته الكامنة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من حيث التطور وتنمية الجوانب العقلية والروحية والأخلاقية والجسدية والنفسية والاجتماعية للإنسان، لكي يستطيع أن يقوم بالمساهمة الحقيقية في تنمية المجتمع ويبتعد عن جميع التناقضات والانحرافات التي تنشأ عن تقصير في أي جانب من الجوانب المكونة لطبيعة الإنسان .

## المطلب الثاني : الإعلام الإسلامي

إن المتتبع لواقع المجتمعات الإسلامية يستخلص بأن جل وسائل الإعلام تابعة للغرب، سواء من الناحية المرئية أو السمعية أو المكتوبة أو وسائل ترفيهية أو قنوات تثقيفية، وهذه لا تعكس معتقدات وتصورات الأفراد، بل أنها أصبحت تخلق عندهم ازدواجية رهيبة تساعد على تفكك المجتمع وانتشار الأمراض الاجتماعية بشتى أصنافها، فانتشار الوسائل السمعية البصرية على مستوى واسع من العالم الإسلامي، وتوسع شبكات البث التلفزيوني من شتى المحطات ومن ابعد المسافات وانتشار وسائل الالتقاط مع فقدان الوعي لدى الكثير من ألا فراد في انتقاء التقاط البرامج الغربية من ناحية وهزل وتشابه مع عدم الإتقان في البرامج المحلية ساعدت كلها على توصيل الأمراض الاجتماعية التي تفتك بالحضارة الغربية إلى بيوت المسلمين ( من اختلاط جنسي وأنماط استهلاكية غربية وتفكك أخلاقي وغيرها ...).

أما الجانب التثقيفي لوسائل أعلامنا فلا يغدوا أن يكون هامشي وبعيدا عن المقومات الحقيقية للأفراد، فهو لا يتعدى جزء متناثر من الخير في محيط من الشر المتجسد في بقية الجوانب الإعلامية الأخرى"(60).

ومما سبق نلاحظ بأن للمؤسسات الإعلامية الدور الفعال والخطير في نفس الوقت في تنشئة الأجيال، فعال لأنه يساعد الأفراد في المجتمع على التحلي بالقيم والأخلاق التي تدم التنمية الأصلية النابعة من واقعهم المعيشي، وخطير لان انحرافه يؤدي إلى تعميق التبعية الخلقية وغيرها للخارج .

ومن هنا كان واجبا بل لزاما على الأمة الإسلامية مراجعة الهياكل الإعلامية من بشرية وفكرية المتوفرة لديها، وتوجيهها للتماشي مع القواعد العامة للإسلام، بالإضافة إلى توفير الإطارات المسلمة التي تجمع بين الكفاءة والفهم الصحيح للإسلام حتى يتمكنوا من تحليل الأخبار من منظور إسلامي، وتنقية البرامج من الشوائب الخلقية التي تعتبر من المبادئ الروحية للمجتمع وذلك لنستطيع

أن نربي أجيالا إسلامية ذات فهم صحيح تستطيع أن تحرك طاقاتها الكامنة وأفكارها الجادة في خدمة التنمية الاقتصادية ورقيها .

## المطلب الثالث : التقدم التكنولوجي

يقول المولى عز وجل " وقل ربي زدني علما "(61) ويتبين من الآية إن الإسلام يهتم بزيادة واستمرارية العلم، وقد تركزت مطالب العلم في الإسلام على دعامتين نذكرهما باختصار :

### الدعامة الأولى: آفاق العلم :

ويهدف إلى قابلية العلم ونموه وتماشيه مع كل عصر وظرف لان العلم ليس له حدود وما توصل أليه الإنسان من مخترعات تكنولوجية وطرق علمية ومناهج مختلفة سواء في العصور السابقة لعصرنا أو في عصرنا الحالي إلا قليلا من هذا الكون الزاخر وفي هذا يقول المولى عز وجل :" وما أوتيتم من العلم إلا قليلا "(62).

وهذه القلة التي نؤمن بها تدفعنا إلى اتخاذ كافة الأسباب والوسائل لاستزاده من هذا العلم والكشف أكثر عن القوانين العلمية الموجودة في الكون وذلك لتسخير الطبيعة أكثر فأكثر لخدمة البشرية، وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم : " لا يزال الإنسان عالما ما طلب العلم فان ظن انه علم فقد جهل "(63).ونستنتج من هذا العرض المبدئي إن العلم يتصف بخاصية التطور المستمرة وان الإنسان مطالب بتطوير وتنمية هذه الخاصية .

### الدعامة الثانية: الاستفادة من أي تقدم علمي

يقول صلى الله عليه وسلم:"اطلبوا العلم ولوا في الصين "(64) ويتحدث من الحديث الشريف إن الإسلام يدعوا إلى الاستفادة من أي تقدم علمي مهما كان زمانه أو مكانه ،وهذا يهدف إلى فتح أبواب العلم والمعرفة أمام المسلم بغض النظر عن الجهة المأخوذ منها العلم. وفي هذا يقول علي بن أبي طالب :" العلم ضالة المؤمن، فخذوه ولو من أيدي المشركين "(65).

ومن الملاحظ في عصرنا الحاضر إن العلم قد قفز قفزات واسعة بسبب التقدم العلمي الكبير بين الدول واستعمال الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب العمليات الإنتاجية، وهذا يطلق عليه اسم التكنولوجيا التقنية التي تعرف بأنها تطبيق العلم على الطبيعة والعمل

ورأس المال والتنظيم بحيث ينتج عن ذلك وسائل إنتاجية جديدة تزيد من الكفاية الإنتاجية للعناصر السابقة، وتهدف التكنولوجيا إلى توظيف مجموع الوسائل لتسخير الطبيعة المحيطة بالإنسان، وتطويع ما فيها من موارد وطاقات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، وتعتبر التكنولوجيا في عصرنا الحالي القوة الفعالة والسلاح الفتاك التي تمتلكه قوى الغرب وتسيطر به على مجموعة الدول التي لا تملك مثل هذه التكنولوجيا، ومن هنا كان لابد من اجل أن تحقق الدول الإسلامية نموا اقتصاديا متزايدا ومستمرا آن تستخدم الوسائل العلمية الحديثة التي تكمل دور الموارد البشرية والمادية في إحداث عملية التنمية المطلوبة .

والتنمية المطلوبة في المجتمعات الإسلامية هي التنمية من واقع وبيئة المسلمين لذلك فالتنمية المطلوبة يجب أن تتناسب مع واقع المجتمع واحتياجاته، إذ ما يصلح لمجتمع آخر يختلف عنه في ظروفه وبيئته أي يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية، وهذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد المتوفرة وبالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نتصدى لها .

إن وجود الموارد البشرية والمادية كما ونوعا لا يكفي لتحقيق الاستخدام الأمثل، لثروات المجتمع الآخر الذي يستدعي تطوير الوسائل العلمية الحديثة والمتمثلة في المعارف المغذية المجسدة في وسائل الإنتاج والتسويق والإدارة والاستهلاك وغيرها من النشاطات التي تهدف إلى المساعدة على تحقيق الأهداف التنموية وبكلفة منخفضة، وقد يحتاج المجتمع الإسلامي في الأطوار الأولى للتنمية إلى استيراد الوسائل التكنولوجية، غير انه يجب التركيز على استيراد ليس الآلات فقط، ولكن المهم هو تبني الأفكار التكنولوجية ومحاولة تطويعها مع الواقع المعيشي ولا يتسنى ذلك ألا بتكوين الإنسان الذي يخرج بعد مدة من فكرة الاستيراد إلى فكرة الإبداع والاختراع، وبذلك يستطيع الفرد المسلم من توطين الوسائل العلمية وجعلها أكثر فائدة وبصورة لا تتعارض مع معتقدات وآمال وطموح هذه المجتمعات .

ونرى بأن عملية توطين وتطوير التكنولوجيا لا يتقدم نتاجه الأمثل إلا إذا استنبط من داخل ارض المجتمع تبعا لمشاكله واحتياجاته، وهذا ما يدعوا إلى تحقيق مناخ علمي فعال يساعد على تفجير الطاقات والإمكانيات العلمية لأبناء هذه المجتمعات .

## المطلب الرابع : دور الدولة الإسلامية في التنمية

يرى الإسلام وجوب إقامة دولة قوية تضطلع بمهمة تنمية المجتمع واستمرارها وتقيم شريعة الله، وهو ما يفهم من القول : أن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن(66) وهذا يعني أن الدولة في الإسلام تقتصر مهمتها على حفظ الأمن في الداخل والدفاع عن الوطن في الخارج بل تتعدى إلى الأعمال المتعلقة بالسهر على تحسين وترقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

فالدولة في الإسلام مسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الحاجات اللازمة للأفـراد، ويتسنى ذلك بتوفير فرص العمل اللازمة لكل فرد، وذلك بتهيئة وسائل العمل لكي يـستطيع الأفـراد المساهمة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، ومن هنا يمكن للأفراد العيش الكريم من ثمرة أعمالهم وفي هذا يقول عمر بن الخطاب : إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم ونوفر لهـم حرفتهم ومن أهم الأدوار التي تضطلع بها الدولة الإسلامية ما سيأتي ذكره باختصار :

1ـ إنشاء المرافق العامة وتطوير المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كإنـشاء المـشاريع الكبرى ذات الاستثمار المالي الكبير، هذه التي تساهم بقدر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية زيادة إثراء المجتمع، ومن ناحية أخرى القضاء على البطالة وإشراك الفرد في الثروة العامة للمجتمع، من جهة إنتاجها والاستفادة بها.

2 ـ تشجيع وتطوير الهياكل الأساسية التي تساعد على حدوث التنمية الاقتصادية كتشجيع الزراعـة والصناعة والخدمات التربوية والصحية وتعبيد الطرق وإنشاء السدود والموانئ وشق التـرع وبنـاء الجسور وما إليها من المراحل والخطوات التي يستلزم بها القيام بعملية التنمية الاقتصادية

3 ـ التوازن الاجتماعي والذي يعتبر من أولويات الأهداف التي يرمي الإسلام إلى تحقيقهـا وذلـك للوصول إلى تنمية أساسها العدالة الاجتماعية الحقة (67)، فالإسلام دين الوسط، دين التوازن وفي هذا يقول المولى تبارك وتعالى " وكذلك جعلناكم أمة وسطا ويفهم من هذه الأمة رسم حدود التوازن الـذي كفله الإسلام للمجتمع المسلم واستوجب على أولى الأمر ضرورة العمل على إدراكه.

فالتفاوت الطبيعي في القدرات الجسدية والذهنية يقره الإسلام ولا يرى في طيا تـه تناقـضا مـع جوهر التوازن الاجتماعي، طالما أن العمل الإنساني هو المصدر الحقيقي للقيمة...و إن التمايز بـين أفراد المجتمع لن يكون على غير هذا الأساس، وعلى ذلك يقوم التوازن الذي كفله الإسـلام تأسيـسا على ضمان مستوى واحد من المعيشة لأفراد المجتمع المسلم، لا مستوى واحد من الدخل.

وانطلاقا من هذا يكون دور الدولة الإسلامية في العمل على تحقيق التـوازن فـي مـستوى معيشة سائر أفراد المجتمع، بحيث يمكن للأفراد أن يتفاوتوا ويختلفوا في دخولهم حسب العمل المقـدم وهذا يعني بان الإسلام يقر التفاوت المحتمل الذي مصدره العمل في إطار الحدود الشرعية .

4 ـ ( التكافل العام) الضمان الاجتماعي: يقوم مبدأ الضمان الاجتماعي في المذهب الإسلامي على دعامتين :

ا - التكافل العام بين أفراد المجتمع : ويعني أن يعيش سائر المسلمين في تآخ يكفل بعضهم بعضا، وقد جعل الإسلام من هذه الكفالة فريضة على كل مسلم ومسلمة في حدود طاقة كل فرد، وفي هذا يقـول صلى الله عليه وسلم "ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع "(68).

و قد أوجب الإسلام على الأغنياء أن ينفقوا على الفقراء والمساكين العاجزين عن الكسب من أقربائهم تبعا للحدود الشرعية، وأوجب على أهل كل حي أن يتكافلوا ويتعاضدوا حيث يسد شـبعانهم حاجة جائعهم (69) وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " "فمن تركه يجوع ويعري وهو قادر على إطعامه وكسوته فقد اظلمه وأسلمه (70)

و من هنا تعتبر الكفالة هي التعبير الواقعي على الأخوة والتضامن بين سائر أفراد المجتمع .

5 – حق المجتمع في موارد الدولة : ويظهر هذا فيما إذا كان الفرد عاجزا عن العمل أو أن دخله لا يكفيه لسد حاجاته الحقيقية، فان الدولة تأسيسا على حق المجتمع في مصادر الثروة توفر لكل فرد سواء كان عاجزا أو معوز حد الكفاية من المعيشة كما يجوز للدولة التدخل في النشاطات الاقتصادية عند الضرورة، وقد يكون التدخل مباشرا مثل إقامة قطاع عام قوى قادر على القيام بدور فعال، أو غير مباشر كتدخلها لتنظيم العمل ومراقبة السوق ومنع الغش والتدليس والاحتكار ومحاربة الربا وغيرها.

6 ــ حفظ الأمن الداخلي والخارجي وذلك بتكوين جيش إسلامي متطور يعتمد على إمكانياته الذاتية من عدة وعتاد .

# الهـــوامـــــش

(01) سورة البقرة الآية رقم 30.

(02) سورة الجاثية الآية رقم 13.

(03) سورة هود الآية رقم 61.

(04) باقر الصدر: اقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، السنة غير مذكورة، ص243 .

(05) الإسلام والمذاهب الاقتصادية، مرجع سابق، ص 27 وما بعدها.

(06) د.يوسف خليفة اليوسف: مشكلة التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 30، ص 34.

(07) إدوارد س.ماسون : التخطيط الاقتصادي، ترجمة عبد الغني الدلى، نشر مؤسسة فرنكلين، بيروت، 1981، ص 99 .

(08) جوزيف شمبيوتر : عشر اقتصاديون عظام، ترجمة راشد البراوي، ط1، دار النهضة العربية 1968 ص 11.

(09) د.يوسف خليفة اليوسف: مشكلة التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 30ص39.

(10) يوسف كمال: الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، الوفاء للطباعة والنشر، 1986، ص 77.

(11) يوسف خليفة اليوسف: مرجع سابق، ص 472.

(12) عبد الله عابد: دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الفكر الوضعي والإسلامي، جامعة الأزهر ،1986ن ص 144

(13) يوسف إبراهيم اليوسف: إستراتيجية وتكتيك التنمية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامي، 1981 ،ص34.

(14) روجيه غار ودي: مستقبل الاجتهاد ( محاضرة ) من منشورات ملتقى الفكر الإسلامي 1983 ص 17.

(15) خليفة يوسف الخليفة: مرجع سابق، ص47.

(16) ليونيتف: الموجز في الاقتصاد السياسي،ترجمة أبو بكر يوسف، دار الكتاب العربي، سنة 1968، ص12 وما بعدها

(17) المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي –مرجع سابق، ص18

(18) راجع يوسف إبراهيم اليوسف–مرجع سابق –للاستزادة في ذلك.

(19) للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي عبد الحق الشكيري، كتاب الأمة، فبراير 1988 ص 44.

(20) المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي –دار الشروق –الصفحة الأخيرة .

(21) شوقي الدنيا –التنمية الاقتصادية في الإسلام مرجع سابق ص64 وما بعدها

(22) رواه البخاري واحمد

(23) سورة للمزمل الآية رقم 20.

(24) المستدرك للحاكم السينابوري – السنة وهبة النشر غير مذكورة .

(25) عبد السميع البصري، عدالة التوزيع للثروة في الإسلام، مكتبة وهبة 1986 ص22.

(31) القرطبي – الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية سنة 1935، ص 56 م 9.

(32) أبو يوسف ــ الخراج نقلا عن كتاب الإسلام والتنمية، مرجع سابق، ص 85.

(33) نهج البلاغة للأستاذ الشريف الرضاصي ص 96، المجلد 03 دار الأندلس 1980.

(34) سورة الأعراف الآية 10.

(35) الدكتور عبد العزيز الخياط التنمية والرفاه من منظور إسلامي لسنة1988 دار السلام للطبع والنشر والتوزيع ص 14

(36) الآية رقم 30 سورة البقرة

(37) الآية رقم 56 سورة الذاريات

(38) الآية رقم 70 سورة الإسراء

(39) الآية رقم 36– 37 سورة النساء.

(40) الدكتور عبد المنعم عفر، مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل الاقتصادي مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ص 41 –سنة 1978.

(41) شكل التنمية الاقتصادية، يوسف خليفة اليوسف – مجلة الاقتصاد الإسلامي دبي 1983 ص 31.36 رقم

(42) د يوسف إبراهيم يوسف – إستراتيجية وتكتيك التنمية في الإسلام، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1981 ص 212.

(43) الدكتور شوقي دنيا – رسالة ماجستير في التنمية الاقتصادية في الإسلام – جامعة الأزهر ،1972 ص 96.

(44) أبو عبيد ــ كتاب الأموال ــ مكتبات الكليات الأزهرية 1981 ص 502

(45) نفس المرجع ــ كتاب الأموال ــ مكتبات الكليات الأزهرية 1981 ص 502

(46) الماوردي–الأحكام السلطانية ــ دار الكتب العلمية، بيروت 1978 ص 122.

(47) يوسف خليفة اليوسف ــ المجلد الثاني لمجلة الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق، ص 478.

(48) الآية رقم 56 سورة الذاريات

(49) فؤاد الشنبي ــ التنمية الاقتصادية في الإسلام ــ مصدر سابق ص 62

(50) الآية رقم 19 سورة الذاريات

(51) الجامع الصغير .

(52) الآية رقم 67 سورة الفرقان

(53) رواه البخاري ومسلم

(54) محمد شوقي الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي "شركة مكتبة عكاظ" ص 74.

(55) الآية رقم 08 سورة المائدة

(56) مشكل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي ،ص 477.

(57) التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، مرجع سابق، ص 66.

(58) سورة الأنعام رقم الآية 153.

(59) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 16.

(60) يوسف خليفة اليوسف مجلة الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 31.

(61) سورة طه رقم الآية 114.

(62) سورة الإسراء رقم الآية 85 .

(63) الإسلام والتنمية الاقتصادية، نقلا عن ابن عبد ربه، العقد الفريد، ص209 م 2.

(64) السيوطي – الجامع الصغير ص 38 المجلد الأول، مرجع سابق.

(65) شوقي دينا الإعلام والتنمية الاقتصادية مأخوذ من ابن عبد ربه، جامع بيان العلم وفضله، المجلد الأول، ص101.

(66) أبو الأعلى المودودي الحكومة الإسلامية. كتبة المختار الإسلامي ــ ترجمة احمد إدريس، القاهرة 1977 ص 60.

(67) إبراهيم الدسوقي أباظة ــ الاقتصاد الإسلامي، مقوماته ومنهاجه من مطبوعات أ .د.ب.أ السنة غير مذكورة ص104 –108.

(68) و(69) و(70) موطأ الإمام مالك، دار القلم بيروت تعليق وتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ص 3 2 8 .